The Impact Of International Economic Sanctions On Small And Medium Enterprises In Syria

Dr. Muhammad Maan Dayoub*
Dr. Roula Gazi Ismaiel**
Lina Aizouki***

(Received 31 / 7 / 2019. Accepted 21 / 1 / 2020)

□ ABSTRACT □

International economic sanctions are used as instruments to put pressure on the government of a particular country for the purposes of political change, but its effects are negatively impacted on the economy and on the livelihood of the entire people. In view of the great effect of the sanctions, the international economic sanctions imposed on Syria in ancient times and recently by international organizations and a number of countries have been studied with the aim of defining and understanding their types and trying to reach an appropriate formula to confront their negative effects.

The study also examined the effects and consequences of international sanctions on Syrian macroeconomics, especially on small and medium-sized enterprises, because of their importance in the Syrian economy as the approved projects to solve many problems, the most important of which is the unemployment problem. The composition of GDP and the reduction of the trade balance deficit through the production of export commodities.

Keyword: Small And Medium Enterprises, Economic Sanctions, Economic boycott, Economic embargo.

* **Professor, Faculty Of Economic, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
** **Assistant Professor, Faculty Of Economic, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
*** **Postgraduate Student, Faculty Of Economic, Tishreen University, Lattakia, Syria**
E-Mail Lena.Aezouky@Gmail.Com

أثر العقوبات الإقتصادية الدولية على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية

الدكتور محمد معن ديوب*

الدكتورة رولا غازي اسماعيل**

لينا عيزوقي***

(تاريخ الإيداع 31 / 7 / 2019. قُبِل للنشر في 21 / 1 / 2020)

□ ملخّص □

تستعمل العقوبات الإقتصادية الدولية كأدوات للضغط على حكومة بلد معين لأهداف التغيير السياسي، إلا أن أثارها تنصب سلباً على الإقتصاد وعلى معيشة الشعب بالكامل. ونظراً للأثر الكبير الذي تحدثه العقوبات تم دراسة العقوبات الإقتصادية الدولية التي فرضتُ على سورية قديماً وحديثاً من قبل المنظمات الدولية وعدد من الدول، بهدف تعريفها وفهم أنواعها ومحاولة التوصل إلى صيغة مناسبة لمواجهة آثارها السلبية.

تم من خلال هذا البحث دراسة آثار ونتائج العقوبات الدولية على الاقتصاد الكلي السوري وبشكل خاص على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، نظراً لأهميتها في الإقتصاد السوري كونها المشاريع المعول عليها لحل العديد من المشاكل أهمها مشكلة البطالة، إضافة إلى دورها في تحقيق النمو الإقتصادي من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتخفيض العجز في الميزان التجاري عن طريق إنتاج سلع تصديرية.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الصغيرة والمتوسطة– العقوبات الإقتصادية– المقاطعة الاقتصادية– الحظر الاقتصادي.

* أستاذ– كلية الإقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

** مدرس– كلية الإقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

*** طالبة دراسات عليا (دكتوراه)– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.E– mail lena.aezouky@gmail.com

مقدمة:

لعبت العقوبات الإقتصادية الدولية دوراً هاماً في السياسة الخارجية للدول حيث يتم استخدامها كنوع من أنواع الجزاء الدولي ووسيلة ضغط اقتصادية لتحقيق غاية سياسية خارجية تمارسها الدول القوية على دول أخرى بهدف معاقبتها لرؤيتها أنها مخلة بالقوانين والأعراف الدولية، حتى باتت الوسيلة الأكثر قبولاً وانتشاراً في الوقت الحاضر لدى المجتمع الدولي من مهاجمة تلك الدول عسكرياً او احتلالياً .

وتشمل هذه العقوبات فرض مجموعة من القيود على التجارة الدولية مع البلد المستهدف من أجل إقناعه على تغيير سياسته في مجال من المجالات، فضلا عن الحد من التصدير إلى البلد المستهدف أو الاستيراد منه، وتقييد التحويلات النقدية من وإلى ذلك البلد وغيرها من أشكال التقييد الأخرى.

ويمكن للعقوبات الاقتصادية الدولية أن تكون متعددة الأطراف، بمعنى اشتراك عدد من البلدان في فرضها، وغالباً ما يتم ذلك تحت رعاية الأمم المتحدة، أو أحادية بمعنى قيام بلد من البلدان بفرض العقوبات على بلد آخر نتيجة خلافات بين البلدين. وسندرس في هذا البحث العقوبات المفروضة على سورية وأنواعها وأثرها على المشاريع الصغيرة والمتوسطة نظراً لأهميتها للإقتصاد السوري، إضافة إلى دراسة آثارها على قطاعات الإقتصاد ككل حيث تسببت العقوبات الاقتصاديةالدولية في تراجع حاد للاقتصاد، وتدمير بيئة الأعمال السورية مما أدى إلى فقدان فرص العمل وسبل العيش، وزيادة معاناة شرائح واسعة من المجتمع.

مشكلة البحث:

يعتبر الإستقرار الإقتصادي والسياسي العامل الرئيسي لتطور بيئة الأعمال ومجالات الأنشطة المختلفة خاصةً الإقتصادية، ويشكل فرض العقوبات الإقتصادية الدولية على الجمهورية العربية السورية وتأثيرها على بيئة الأعمال المشكلة الرئيسية للبحث، ويمكن صياغتها بالسؤال الآتي:

كيف أثرت العقوبات الإقتصادية الدولية على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية؟

يتفرع عن السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما هو واقع وأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة للإقتصاد السوري؟
- هل أثرت العقوبات الإقتصادية الدولية على المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟

كيف يمكن تجاوز آثار العقوبات الإقتصادية الدولية على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية؟-

الإطار النظري والدراسات السابقة:

1-صلاح الدين حمد، أثر الدبلوماسية الإقتصادية في التنمية الإقتصادية (سورية أنموذجاً)، 2015، أطروحة دكتوراه في الإقتصاد، جامعة دمشق.

هدفت الدراسة إلى توضيح أثر العقوبات الإقتصادية في التنمية الإقتصادية، والتعرف على الدبلوماسية الإقتصادية بشقيها العقابي والتشجيعي، وتوضيح العلاقة بين الدبلوماسة الإقتصادية والدبلوماسية السياسية، وإبراز دور الدبلوماسية الإقتصادية السورية في المساهمة في رفع العقوبات الإقتصادية وإعادة الإعمار في سورية.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ضرورة إيجاد صيغ دبلوماسية اقتصادية مناسبة تساهم في مواجهة العقوبات بتحويلها إلى فرصة لتحقيق التنمية الإقتصادية من خلال تشجيع التصنيع المحلي والإعتماد على الموارد الذاتية.

2- ابراهيم خليل عثمان، أثر العقوبات الإقتصادية في قطاع النفط السوري (شركات عقود الخدمة نموذجاً)، 2015، رسالة ماجستير في الإقتصاد، جامعة دمشق.

هدفت الدراسة إلى تحليل وبيان آثار العقوبات النفطية الغربية على القطاع النفطي السوري التي أدت إلى خنق هذا القطاع نتيجة لترتبها على كافة مراحل الإنتاج ابتداءً من عملية الإستكشاف إلى الإنتاج ثم إلى النقل والتسويق.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ضرورة تشريع اتفاقية دولية تحظر معاقبة الشعوب وحصارها اقتصادياً، ويتعين استثناء السلع الضرورية مثل المواد الغذائية والأدوية والمعدات الزراعية والمواد التعليمية من نظم العقوبات الإقتصادية الدولية.

3- د. موسى الغرير، إعادة البناء في ظل العقوبات الإقتصادية، 2014، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر إعادة البناء والتنمية في سورية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على العقوبات الإقتصادية وأنواعها، وحصر العقوبات التي فرضت على سورية وآثارها السلبية.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن العقوبات هي في الغالب ذات أهداف سياسية وتأثيرها سلبي على الشعوب وتساهم في تأخر عمليات التنمية.

4- آثار العقوبات في الإقتصاد الكلي السوري خلال عام 2012، 2012: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، وحدة تحليل السياسات.

هدفت الدراسة إلى دراسة آثار العقوبات الإقتصادية على الإقتصاد الكلي السوري ووظيفتها الموجهة، إضافة إلى دراسة استراتيجية إدارة الأزمة وإمكانية التخفيف من حدة العقوبات من خلال الإعتماد على المنافذ العراقية والإيرانية.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن العقوبات الإقتصادية المتعددة أدت إلى خنق الإقتصاد الكلي السوري نتيجة تأثيرها على عجز الموازنة، وسعر الصرف، والتضخم، واستنزاف الإحتياطي من القطع، وارتفاع معدل البطالة.

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: توجد علاقة عكسية بين حجم العقوبات الإقتصادية الدولية المفروضة على سورية وبعض مؤشرات الإقتصاد السوري الرئيسة (التجارة الخارجية، سعر صرف الليرة السورية).

الفرضية الثانية: توجد علاقة عكسية بين زيادة عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحجم العقوبات الدولية المفروضة على الإقتصاد السوري.

أهمية البحث و أهدافه:

أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من تسليط الضوء على المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها للإقتصاد السوري خاصة في المرحلة الراهنة، ومدى تأثرها بالعقوبات الإقتصادية الدولية التي فرضت على الإقتصاد السوري.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1- التعريف بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الإقتصاد السوري.

2- التعريف بالعقوبات الإقتصادية الدولية وأنواعها، ودراسة العقوبات المطبقة على سورية.

3- دراسة أثر العقوبات الإقتصادية الدولية على الإقتصاد السوري بشكل عام وعلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص.

4- محاولة الخروج بنتائج وتوصيات مناسبة من شأنها تخفيف آثار العقوبات على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية.

منهجية البحث:

يتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى دراسة واقع وأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية وتحليل آثار العقوبات الإقتصادية الدولية عليها خلال الفترة بين عامي (2010– 2018).

أولاً: مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها:

تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورًا مهمًا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول العالم المتقدمة منها والنامية على حدٍ سواء، وذلك لدورها الفعال في حل جملة من المشاكل التنموية في مقدمتها امتصاص العمالة الزائدة والتخفيف من حدة البطالة، ومعالجة مشكلة الفقر، وزيادة الدخول، حيث توفر المشاريع الصغيرة والمتوسطة فرص عمل واسعة جداً نظرًا لصغر حجم رأس المال المستثمر فيها، وبذلك تساهم بفعالية في تعبئة المدخرات المحلية وتوظيفها في عملية التنمية الاقتصادية .

وتساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة أيضا في عملية تنمية الأقاليم النائية، لما تتميز به من قدرة على إقامة أنشطة إنتاجية لا مركزية في المناطق الريفية لما تتميز به من خاصية الانتشار والتوطن حيث تتواجد قوة العمل، وهي بذلك تحقق نوعًا من العدالة في توزيع عائد التنمية الاقتصادية، من خلال تحقيق التوازن الإقليمي للتنمية. وكونها لا تحتاج إلى أموال ضخمة أو تقنيات معقدة فإنها تناسب الكثير من الدول النامية التي يفتقر كثير منها إلى هذه المقومات.

وتعرف المشاريع الصغيرة والمتوسطة استناداً إلى مجموعة معايير مثل معيار العمالة، ورأس المال، وحجم المبيعات، وتختلف هذه المعايير من دولة لأخرى حسب مراحل النمو ودرجة التقدم التكنولوجي. وعلى الرغم من اختلاف التعاريف حسب الدول واختلاف المعايير التي يعتمد عليها في تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى فإنه يمكن القول أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي "كل نشاط لإنتاج سلع وخدمات تستعمل فيه تقنية غير معقدة ويتميز بقلة رأس المال المستثمر ويعتمد على تشغيل العمالة بشكل أكبر".(النسور، 2015، ص68)

أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة للإقتصاد السوري:

بدأ الإهتمام الحكومي بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وإدراك الدور الذي يمكن لهذه المشروعات أن تلعبه في تطوير سورية عام (1996) مع إحداث مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في وزارة الاقتصاد والتجارة، وإحداث مركز الأعمال والمؤسسات السوري، وإصدار القانون رقم (71) تاريخ (2001/12/8) الذي نص على تأسيس الهيئة العامة لمكافحة البطالة (مداد، 2018، ص15)، ومن ثم كان التأكيد على هذا الإهتمام الحكومي في الخطة الخمسية العاشرة (2006– 2010) "حيث ركزت في إطار التحول إلى اقتصاد السوق الإجتماعي وزيادة هامش إسهام القطاع الخاص في الحياة الإقتصادية على المنافسة ورفع إنتاجية العمل من جهة وعلى تحسين أوضاع الفئات السكانية المحرومة من جهة ثانية، كما ركزت هذه الخطة على تنمية الموارد البشرية وتشجيع المبادرة والإبتكار والإبتعاد عن الإتكال على الدولة في خلق فرص العمل، من خلال تشجيع قيام المشاريع الصغيرة والمتوسطة والسعي لتأمين وصول الفقراء إلى الموارد المالية اللازمة لتمويل مشاريعهم الصغيرة (هيئة تخطيط الدولة، 2005، ص18)

وعلى الرغم من حداثة التجربة السورية في مجال دعم هذه المشاريع ومحدودية مساهمتها بالمؤشرات الإقتصادية السورية، إلا أنها تكتسب أهمية كبيرة للإقتصاد السوري للأسباب الآتية:

– تشغّل وتُشَكّل هذه المؤسسات أكثر من (90%) من إجمالي عمالة واستثمارات القطاع الخاص السوري التي تختلف نسبتها حسب القطاعات والنشاطات الاقتصادية حيث يمكن تقدير أن (99%) من المؤسسات الخاصة المتناهية الصغر تغلب عليها الملكية الفردية، بالإضافة لوجود قطاع كبير غير رسمي ومتناثر على حد سواء في المناطق

الحضرية والريفية ويقدر حجم اليد العاملة التي يشغلها بحوالي (43%) (المللي، 2015، ص75) ومع استبعاد أرقام القطاع العام الذي يعتبر بالتصنيف الوطني منشآت كبيرة في معظمه فإن ما يتبقى من عمالة يمكن تصنيفه ضمن القطاع الخاص الصغير والمتوسط والذي يبلغ (3432974، 3546431، 3682467) من المشتغلين للأعوام (2008– 2009– 2010) على التوالي يشكلون ما نسبته (70.8%– 71.9%– 72.8%) من إجمالي عدد المشتغلين للأعوام المذكورة. (المجموعة الإحصائية 2008، 2009، 2010).

– تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور والنمو الإقتصادي من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي. وقد بلغت نسبة مساهمة هذه المؤسسات في الناتج المحلي الإجمالي السوري عام /2009/ حوالي (49.8%) وتتركز النسبة الأكبر من هذه المساهمة في قطاعي التجارة والمال والتأمين بنسبة (25.6%) تليها المؤسسات الصناعية بنسبة (11.1%) والمؤسسات الزراعية بنسبة (9%) وتساهم مؤسسات قطاع البناء والتشييد والنقل والإتصالات بالنسبة المتبقية البالغة (4.1%).(المجموعة الإحصائية، 2010).

– تساهم هذه المشاريع في الصادرات وتخفيض العجز في الميزان التجاري عن طريق توفير المواد والمنتجات النهائية للسوق المحلية مما يخفض من استيرادها من جهة، وخفض تكلفة المنتج النهائي من جهة أخرى وذلك بتوفير مستلزمات الإنتاج من المواد نصف المصنعة محلياً مما يؤدي إلى الحصول عليها بأسعار تنافسية أقل من أسعارها في حال الإستيراد. وبدراسة توزع الصادرات السورية حسب طبيعة المواد للقطاعين العام والخاص نجد أن القطاع الخاص – والذي تُشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة النسبة العظمى منه– يساهم بالنسبة الأكبر من صادرات المواد المصنعة بنسبة (81%) لعام 2009، كما يساهم بالنسبة العظمى من صادرات المواد نصف المصنعة بنسبة (95%) لنفس العام (المجموعة الإحصائية، 2009).

ثانياً: مفهوم العقوبات الإقتصادية الدولية وأنواعها:

يصعب تعريف العقوبات الإقتصادية الدولية حيث أن أي توسع في هذا المجال يؤدي حتماً إلى الفوضى في استخدام الضغوط الإقتصادية وإضفاء المشروعية على جميع أشكالها، وغياب الضوابط التي تحكم العمل بها، لذلك لم يتضمن ميثاق الأمم المتحدة على تعريف محدد إنما تم الإقتصار على تعداد بعض الوسائل المستخدمة لتطبيقها، حيث يراها البعض أنها مرادفة "للمقاطعة الإقتصادية" بمعناها العام والتي تعني "وقف العلاقات التجارية مع فرد، أو جماعة، أو دولة، لتحقيق غرض اقتصادي أو سياسي أو عسكري في السلم والحرب".

وتُعرف على أنها: إجراء اقتصادي يهدف إلى التأثير على إرادة الدولة في ممارسة حقوقها لحملها على احترام التزاماتها الدولية، بحيث تصبح قراراتها مطابقة لما يفرضه عليها القانون الدولي".(عثمان، 2015، ص73– 74).

من خلال التعريفين السابقين يمكن تحديد المبادئ الأساسية للعقوبات الإقتصادية الدولية في كونها:

– إجراء دولي اقتصادي: أي أنه تصرف دولي تقوم به منظمات دولية أو دول في مجال العلاقات الدولية الإقتصادية وتستهدف مصالح الدول التجارية والصناعية.

– إجراء دولي قسري: بمعنى أنه يطبق على الدولة بشكل إجباري، وأنه يحمل أذى وينال من المصالح الإقتصادية لهذه الدولة لكونه يغطي أكثر من أربعة أنواع مختلفة من القيود التجارية، وهي قيود على تدفق (البضائع، الخدمات، الأموال، ورقابة على الأسواق).

– إجراء دولي عقابي لمواجهة الإخلال بالإلتزامات القانونية الدولية: أي أن يكون نتيجة لوقوع عدوان أو تهديد بالعدوان على العلاقات الدولية سواء السياسية أو الإقتصادية.

– إجراء دولي يهدف إلى إصلاح السلوك العدواني وحماية مصالح الدول الأخرى، والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.(عادل، 2012، ص13– 15).

وبذلك نجد أن سياسة العقوبات الإقتصادية الدولية اعتبرت بديل مفضل عن استخدام القوة العسكرية، وهي الحل الوسط بين الدبلوماسية والعمل العسكري، لكونها تفتقر إلى العنف المباشر المتوفر في القسر العسكري، حيث يتم التصرف من خلالها بدون سفك دماء، إلا أنها من الناحية الواقعية تبرز في كونها:

– شكل من أشكال الحرب، فهي إجراء سلمي في ظاهره مدمر في باطنه.

– إجراء عشوائي في آثاره يؤدي إلى تعطيل عمليات التنمية البشرية والإقتصادية ويترك تأثيره الإجتماعي والنفسي لدى عامة المجتمع.

– إجراء ذو طابع انتقامي يمس المدنيين الأبرياء بالدرجة الأولى.

– سلاح اقتصادي متشعب الأفاق ذو خلفيات وانعكاسات وغير محدود التداعيات لا بالزمان ولا بالمكان (عثمان، 2015، ص75 بتصرف).

أنواع العقوبات الإقتصادية الدولية:

1) الحظر: يتعلق الحظر بالمعنى الواسع بمنع إرسال الصادرات إلى دولة أو عدة دول، أما المعنى الأوسع يتضمن الواردات إلى درجة اختلاطه بمفهوم المقاطعة. وقد عرفت موسوعة الأمم المتحدة "الحظر بأنه مصطلح دولي للمقاطعة الإقتصادية لبلد جزئياً أو كلياً بمنع التجارة في بعض المواد، ويعتبر شكلاً من العدوان الإقتصادي المخالف للقانون الدولي، إذا لم يكن بصيغة الدفاع الشرعي ضد عدوان أجنبي.

2) الحصار البحري السلمي: يعد من أهم وأشد الإجراءات العقابية الاقتصادية لممارسة الضغط على دولة ما لحثها على الالتزام بأحكام القانون الدولي، وهو إجراء سلمي يقصد منه منع دخول وخروج السفن من وإلى موانئ وشواطئ دولة ما بقصد حرمانها من الاتصال بالدول الأخرى عن طريق البحر، ويتم من خلال قيام سفن أجنبية بمحاصرة موانئ الدولة المعاقبة لمنع سفن تلك الدولة من مغادرة موانئها والحيلولة دون وصول سفن أجنبية أخرى لهذه الدولة، كما يشمل إغلاق الموانئ في وجه سفن الدولة المعاقبة.

3) المقاطعة: وهي الإجراءات الرسمية التي تؤدي إلى قطع العلاقات الإقتصادية بين دولة وأخرى معتدية عندما لا تكون هناك حالة حرب معلنة بينهما، وتعني تعليق التعاملات الإقتصادية والعلاقات الإقتصادية والتجارية مع دولة ما، والمقاطعة الاقتصادية بمفهومها الضيق تختص بتعليق الواردات فقط أما بمفهومها الواسع فإنها تتحدد برفض إقامة العلاقات التجارية و المالية والاستثمارية والاجتماعية مع الدولة المستهدفة أو بعض مؤسساتها أو رعاياها، ولا تقتصر على جانب واحد، بل تمتد إلى كل القطاعات بغية تحقيق أغراض اقتصادية أو سياسية أو عسكرية ولعل هذه أهم ميزة تميز المقاطعة عن الحظر الذي لا يمثل إلا نوعاً من إجراءات المقاطعة.(عثمان، 2015، ص81–83 بتصرف).

ثالثاً: العقوبات الاقتصادية الدولية التي فرضت على سورية.

تخضع سورية لمجموعة عقوبات منذ ثمانينات القرن الماضي، حيث فرضت الولايات المتحدة الأمريكية حظراً تكنولوجياً عليها عام 1979، وتجددت في العام 1986 لتشمل حظر تصدير السلع أو التجهيزات التي تحتوي على مكون أمريكي بنسبة 10% فأكثر، كما استمرت العقوبات بأشكال أخرى كتخفيض الصادرات الأمريكية إلى سورية. وتجددت في العام 2003 بحظر الاستيراد والتصدير لسورية ووقف أي تعاملات مالية مع المصرف التجاري السوري، إضافةً إلى حظر المساعدات الأمريكية لدمشق وإغلاق المجال الجوي الأمريكي أمام الطائرات السورية، وتجميد ممتلكات عدد من الأفراد

والشركات السورية في أمريكا، ومُددت هذه العقوبات للعام 2010، قبل أن تفرض عقوبات جديدة عام 2011 (المركز العربي للأبحاث،2012،ص1 بتصرف). وقد اكتسبت العقوبات بعداً دولياً في عام 2011 بعد أن تبنتها عدة جهات دولية وإقليمية، ويمكن تقسيم العقوبات التراكمية على سورية بحسب هوية الجهة التي فرضتها إلى:

(أ)- العقوبات التي فرضتها الدول بشكل منفرد على سورية خارج أطر المنظمات الإقليمية والدولية، وتضم القائمة الدول الآتية: (الولايات المتحدة الأمريكي، سويسرا، تركيا، استراليا، كندا، اليابان)، وقد تضمنت عقوبات هذه الدول: تجميد الأصول المالية للجهات المشمولة بالعقوبات وحظر التعامل المالي والتجاري معها ومنعها من الدخول إليها، إضافة إلى حظر التبادل التجاري بين هذه الدول وسورية في قطاعات النفط والمنتجات النفطية والخدمات المالية والاتصالات والمعادن الثمينة وحظر بناء محطات توليد الكهرباء، وأجهزة الاتصالات والإنترنت، ومنع طائرات شركة الطيران العربية السورية من الإقلاع أو الهبوط في مطاراتها (زيتي، 2015، ص69 بتصرف).

(ب)- العقوبات التي فرضتها المنظمات الإقليمية والدولية، وتضم هذه القائمة:

<u>جامعة الدول العربية:</u> تشتمل عقوبات الجامعة العربية عدداً من الإجراءات بحق الحكومة السورية من أهمها منع سفر كبار الشخصيات والمسؤولين السوريين إلى الدول العربية وتجميد أرصدتهم فيها، ووقف التعامل مع البنك المركزي السوري، ووقف التبادلات التجارية الحكومية مع الحكومة السورية باستثناء السلع الاستراتيجية التي تؤثر على الشعب السوري، وتجميد الأرصدة المالية للحكومة السورية ووقف التعاملات المالية معها، وتجميد تمويل مشاريع على الأراضي السورية من قبل الدول العربية

<u>الإتحاد الأوربي:</u> تتضمن العقوبات الأوروبية قائمة من الإجراءات أهمها: وقف كافة أشكال التعاون التجاري والتقني بين الطرفين، ووقف أي دفعات ومساعدات من البنك الأوروبي للاستثمار، وتجميد العمل على اتفاقية التعاون بين البلدين، وحظر شراء أو استيراد أو نقل النفط السوري ومنتجاته، ومنع التعاملات المالية والتجارية مع المشمولين بالعقوبات وتجميد أرصدتهم المالية وحظر سفرهم إلى دول الاتحاد الأوربي، وفرض حظر على طائرات الشحن السورية وكذلك شركة الطيران السورية. (زيتي، 2015، ص65- 69 بتصرف).

رابعاً- أهم القطاعات – ذات الصلة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة- التي تناولتها العقوبات الإقتصادية الدولية وأثرها الإقتصادي.

تتسم العقوبات التي اتخذت بحق سورية بكونها موجَّهة ومطوّرة لخنق كافة حلقات واعتمادات قطاع الطاقة فيها، ويبدو الأثر الاقتصادي الخالص للعقوبات يتداخل مفصلياً مع الأثر السياسي، ويظهر مضمون ذلك في أن العقوبات تستهدف إلحاق خلل بنيوي بتوازن الإطار الكلي للاقتصاد السوري أو الاقتصاد الكلي الذي تؤدي نتائج اختلاله مباشرة إلى اهتزاز البنية الاقتصادية- الاجتماعية- السياسية، ووضعها في حالة أزمة بنيوية. وفي المحصلة الإجمالية تتوجه مفردات العقوبات برمتها صوب محاولة تحقيق هذا الاختلال البنيوي، وضرب استقرار الإطار الكلي وتوازنه الذي حظي به الاقتصاد السوري طوال السنوات الست الأخيرة (2005-2010) (المركز العربي للأبحاث، 2012، ص2). ولفهم أبعاد هذه العقوبات ستتم دراسة آثارها الاقتصادية وفق الآتي:

1- الآثار في قطاع النفط:

تستهدف العقوبات محاولة شل المصدر الأساسي لإيرادات الموازنة العامة للدولة وللناتج المحلي الإجمالي في مختلف حلقاته الاستثمارية والتسويقية المباشرة أو غير المباشرة، وهو قطاع النفط والطاقة عموماً، وما يتعلق بهما، "إذ يقارب الإيراد النفطي نحو 22% من إيرادات الموازنة العامة، وتستأثر الصادرات النفطية التي يتوجه نحو 95% منها إلى دول

الاتحاد الأوروبي بالحصة الأساسية من هذه الإيرادات، فتتراوح إيرادات الصادرات النفطية بين 16 و17% من إجمالي الإيرادات"(المركز العربي للأبحاث، 2012، ص3)، وتعد بذلك عنصراً مهماً في توازن الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

وتعد العقوبات المفروضة على قطاع الطاقة أخطر العقوبات لأثرها المباشر في توازن الاقتصاد الكلي، إلى درجة توقف كافة حلقات الاستثمار والتجديد والإنتاج والتسويق، بل وتلاشت الصادرات السورية من النفط الخام تقريباً، بسبب تراجع حجم الإنتاج، وصعوبة العثور على مستوردين أو موردين للمشتقات لأنهم سيعرضون بذلك أنفسهم لعقوبات (عربش، 2018، ص7 بتصرف)، وارتفاع كلفة بيع برميل النفط في السوق غير التقليدية نتيجة المخاطر إلى ما يقارب 10 دولارات للبرميل، وعليه فإن الصادرات النفطية على فرض إمكانية تسويقها في السوق السوداء ستباع بأسعار منخفضة وبنسبة عائد أقل. ونتيجة لحرمان سورية من عوائد صادراتها النفطية التي كانت تسهم في تغطية اختلالات الاقتصاد الكلي البنيوية، "(حيث انخفضت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي من 12.5% عام 2011 إلى 1.8% عام 2015) (Syrian center for policy research, (2015, p6، فقد ارتفعت بشكل كبير أعباء تمويل حاجتها من المشتقات وتحديداً من الديزل والوقود اللازم لمحطات الكهرباء والبنزين والغاز، وهي تصل بالنسبة إلى مادة الديزل وحدها إلى نحو 1.8 مليار دولار (المركز العربي للأبحاث، 2012، ص2 بتصرف).

2- الآثار على القطاع المصرفي:

بدت آثار العقوبات الدولية التي استهدفت النظام المالي والمصرفي بالظهور سريعاً، حيث توقفت معظم المصارف السورية عن استقبال طلبات التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بضمانة الهيئة العامة للتشغيل بسبب العقوبات (قبرصلي، 2013، ص87)، كما أدت القيود المفروضة على المصرف التجاري خاصة، وتجميد الأرصدة ومنع تحويل الدولار إلى سورية، إلى ارتفاع تكاليف المعاملات وارتفاع تكاليف المستوردات للأسباب المالية ودخول وسطاء يتم من خلالهم تحويل العملات والدفع وارتفاع تكاليف التأمين، بالإضافة إلى تحول جزء من الطلب على العملة الأجنبية من السوق النظامية إلى السوق السوداء ما أدى إلى انخفاض خطير ومتسارع في سعر صرف الليرة السورية المبادل به للدولار الواحد إلى عشرة أضعاف ما كانت عليه، حيث كانت القوة الشرائية للدولار الواحد في عام 2011 تساوي وسطياً 45 ليرة سورية بينما وصلت القوة الشرائية للدولار الواحد إلى 450 ليرة سورية وسطياً في عام 2018. (نشرات أسعار الصرف عن الموقع الرسمي لمصرف سورية المركزي).

3- الأثر على عجز الموازنة:

أدى تضرر القدرة الإنتاجية والتسويقية للنفط السوري جراء العقوبات إلى "انخفاض نسبة مساهمته في توفير الإيرادات من 142.7 مليار ليرة سورية في عام 2011 إلى 63.7 مليار ليرة عام 2015" (الإسكوا، 2017، ص73)، مما أدى إلى ارتفاع معدل عجز الموازنة إلى مستويات مرتفعة واللجوء إلى تغطية هذا العجز وزيادة إيرادات الخزينة العامة عن طريق الاستفادة القصوى من الضرائب والرسوم باستحداث أوعية ضريبية جديدة، وزيادة الرسوم على الأوعية الضريبية الحالية وتحسين إجراءات التحصيل الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي، إضافة إلى العمل على زيادة الإيرادات الاستثمارية، وضبط الإنفاق العام وترشيده، أو بالتضخم عن طريق الإصدار النقدي بدون تغطية، والاعتماد على القروض المحلية والخارجية. إلا أن هذه الإجراءات لتخفيض العجز لم تنجح، بسبب العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على قطاعي الطاقة والاقتصاد، إلى جانب الخسائر الكبيرة لدى المؤسسات في القطاعين العام والخاص والتي أدت إلى تراجع إيراداتها وعدم قدرتها على تسديد الضرائب، "وقد تراجعت الإيرادات الجارية غير النفطية،

الضريبية خاصة، من 396.3 مليار ليرة عام 2011 إلى 155.3 مليار ليرة عام 2015 بنسبة تراجع 60%، وتراجعت الإيرادات غير الضريبية غير النفطية (وهي الإيرادات المحصلة من المؤسسات الإقتصادية والخدمية العامة) من 180 مليار ليرة في عام 2011 إلى 51 مليار ليرة في عام 2015 بنسبة 71% "(الإسكوا، 2017، ص74).

4- الأثر على قطاع التجارة الخارجية:

تعد التجارة الخارجية من أهم النشاطات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني السوري بسبب حاجته الماسة للأسواق الخارجية لتصريف منتجات مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وتأمين القطع الأجنبي اللازم لدعم خطط التنمية الاقتصادية من جهة، وتأمين حاجة البلاد من السلع الصناعية- الاستهلاكية والإنتاجية التي تنتجها الدول الأخرى من جهة أخرى.

وقد تأثرت الصادرات والواردات السورية سلباً بالعقوبات الإقتصادية الدولية التي فرضت عليها ما أسهم في تركز الصادرات والواردات في عدد قليل جداً من الدول، "حيث ارتفع مؤشر التركز الجغرافي للصادرات خلال الفترة بين عامي (2010- 2014) من 0.64 % إلى 0.79 %، وكذلك ارتفع مؤشر التركز الجغرافي للمستوردات لنفس الفترة من 46.6% إلى 81.3 % مما يشير إلى قلة الشركاء التجاريين الموردين للقطر" (مداد، 2015،ص47). أما كمية الصادرات السورية فقد انخفضت بنسبة 73.2% في الفترة بين عامي (2010- 2014) مما أثر سلباً وبشكل كبير على صادرات القطاع الخاص -الذي تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة النسبة العظمى منه- حيث تشكل صادراته نسبة (49.3%- 70%) من إجمالي الصادرات السورية لنفس الفترة (المجموعة الإحصائية، 2010- 2014)، وانخفضت المستوردات بنسبة (49%) لنفس الفترة (المجموعة الإحصائية، 2015)، تشكل مستوردات القطاع الخاص ما نسبته (74.6%- 60%) من إجمالي المستوردات السورية (المجموعة الإحصائية، 2010- 2014).

كما يمكن بيان أثر العقوبات الإقتصادية الدولية على التجارة الخارجية السورية من خلال مجموعة من المؤشرات ندرس منها:

أ- قياس تغير نسبة التجارة الخارجية السورية إلى إجمالي التجارة العالمية والتجارة العربية:

نجد أن هذه النسبة قد انخفضت خلال الفترة بين عامي (2010- 2014) بنسبة 88% بالنسبة للتجارة العربية، وبنسبة 89% للتجارة العالمية لنفس الفترة. ومن الممكن رد ذلك إلى انعكاس ظروف الأزمة على القطاعات الإنتاجية، ما قلل الإنتاج، وبالتالي قلل الكميات المناسبة للتصدير، بسبب العقوبات الإقتصادية الدولية التي فرضت على الإقتصاد السوري. وقد ترافق ذلك مع صعوبة بالنقل وتراجع القدرة على الإستيراد (مداد، 2015،ص46).

ب- قياس درجة الإنكشاف الإقتصادي:

يرتبط مدى قدرة أي اقتصاد على مواجهة هذا النوع من العقوبات المفروضة على سورية بحجم الاقتصاد وتنوعه وقدراته ومرونته، وبمدى انكشافه على الخارج، المتعلق بدرجات الاندماج الاقتصادي.

وعلى مستوى الانكشاف تجاه الخارج، فإن عملية إعادة هيكلة الاقتصاد السوري، والبدء بتطبيق سياسات انفتاحية ليبرالية منذ العام 2005 بالانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي ذو الطابع التأشيري بدلاً من الاقتصاد المخطط الذي كان سائداً منذ ستينات القرن الماضي، وصدور قانون تحرير التجارة السورية 2007، ودخول سورية في شراكات مناطق تجارة حرة إقليمية في إطار منطق تشابك الأسواق واندماجها في مرحلة العولمة، جعلت ديناميات التوجه إلى الخارج أكثر اشتغالاً من ديناميات التوجه إلى الداخل، ورفعت من وتائر الاندماج والتشابك بين رأس المال السوري و رأس المال العربي والأجنبي.

ومن الطبيعي في هذا السياق أن يكون حجم التأثر بالعقوبات ملموساً في اقتصاد يزن تبادله الخارجي ما بين 35 و 43% من ناتجه المحلي الإجمالي ولا سيما في مجال المواد الأولية والسلع الوسيطة نصف المصنعة (المركز العربي للأبحاث، 2012، ص7)، "وقد انخفضت درجة الانكشاف الاقتصادي* خلال الفترة بين 2010 و 2014 بنحو 60%، فقد وصلت إلى 17.4% في العام 2014 انخفاضاً من 43.8% في العام 2010، مما يعني انخفاض الأهمية التي تشكلها الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي في ظل العقوبات الإقتصادية الدولية المفروضة وضعف الإنتاج المحلي"(مداد، 2015، ص46).

أما فيما يتعلق بحجم الاقتصاد وقدراته وتنوعه، فيعد الاقتصاد السوري البالغة قيمته وفق أرقام عام 2010 أقل من 59 مليار دولار اقتصاداً صغيراً، وعرضة للاهتزاز بسبب بنيته الاقتصادية السياسية المركبة بتأثير العقوبات (المركز العربي للأبحاث، 2012، ص9).

نستنتج مما سبق أن العقوبات الاقتصادية الدولية ليست جديدة على سورية، إلا أن اتساع وتفاوت إجراءات العقوبات المزدوجة الأخيرة (الأميركية– الأوروبية) في عام 2011 وما بعد شملت مفاصل الحياة الاقتصادية السورية كافة، وأدت إلى عجزاً عميقاً في البنية الاقتصادية لمستقبل السوريين، كونها أثرت تأثيراً سلبياً بشكل كبير على كافة مفاصل الحياة الإقتصادية وأدت إلى ارتفاع عجز الموازنة العامة وانهيار سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي، وتراجع مؤشرات التجارة الخارجية السورية وهو ما يحقق الفرضية الأولى بالبحث.

خامساً: أثر العقوبات الإقتصادية الدولية على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية.

في إطار التعاون الدولي بين الحكومة السورية وبنك الإستثمار الأوربي لتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فقد تم خلال عام 2003 تم توقيع اتفاقية بين سورية ممثلة بوزارة الإقتصاد والتجارة والإتحاد الأوروبي ممثلاً ببنك الاستثمار الأوروبي، بدأ العمل بها مطلع عام 2004 وتضمنت الاتفاقية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص في سورية بقرض ميسر بقيمة 40 مليون يورو، وانبثق عن هذه الإتفاقية وحدة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في وزارة المالية السورية. استمرت هذه المرحلة حتى عام 2008 لكن لم يتم استخدام كامل مبلغ القرض، وإنما استخدم منه 30 مليون يورو فقط لتمويل 31 مشروعاً أغلبها بالمجال الصناعي والخدمي وتوزعت على أغلب محافظات القطر وكان متوسط فائدة القرض السنوية يتراوح بين 6.5– 7.5% كاملاً دون أي زيادات على هذه الفائدة. (قبرصلي، 2013، ص96).

ونظراً للتقييم الإيجابي لتجربة القرض من قبل بنك الاستثمار الأوروبي ووزارة المالية تم تجديد الإتفاقية بإتفاقية ثانية بمبلغ 80 مليون يورو ووضع موضع التنفيذ مطلع العام 2009، حيث أصبح العمل أكثر تطوراً ونضجاً بعد أن تمت الإستفادة من الأخطاء بالمرحلة الأولى بالإضافة إلى تراكم التجارب والخبرات بالتعامل مع السوق والمستثمرين والمصارف، لذلك فإن المرحلة أو الإتفاقية الثانية كانت فاعلة جداً حيث تم تطوير العمل من خلال تخفيض الحد الأدنى للمنح من 200 ألف يورو إلى 75 ألف يورو لكي يستفيد من القرض فئات أوسع، كما تمت زيادة فترة السماح من سنتين إلى أربع سنوات وتم زيادة مدة سداد القرض من 8 سنوات حتى 12 سنة مع البقاء على السقف الأعلى للقرض وهو 12.5 مليون يورو، وتتراوح معدل الفائدة في المرحلة الثانية بين 5.5% –6% وهو الأرخص من حيث سعر الفائدة مع جميع المصارف بسورية إضافة إلى مدة السماح.

*** تحسب درجة الإنكشاف الإقتصادي بالقانون: مجمل التجارة الخارجية (صادرات + واردات) / الناتج المحلي الإجمالي *100**

وقد أدى ذلك إلى صرف ما يقارب 33 مليون يورو موزعاً على 29 مشروعاً والملاحظ فيها دخول النشاط السياحي على خط التمويل بشكل كبير، وكان هناك قيد الصرف نحو 18 مليون يورو (قبرصلي، 2013، ص97)، لكن وضمن سلسلة العقوبات على سورية، لجأ بنك الاستثمار الأوروبي إلى تجميد عمل وحدة تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة في وزارة المالية السورية، منذ القرار الأول بفرض العقوبات على سورية، وبالتالي ايقاف العمل بالاتفاقية الثانية المقدر تمويلها بـ 80 مليون يورو، وينحصر دور الوحدة حالياً في تحصيل الأقساط وجدولتها.

نلاحظ مما سبق: أن إيقاف صرف 47 مليون يورو بسبب العقوبات قد أوقف البدء بالعديد من المشاريع، وبذلك نستنتج إن إيقاف العمل بهذه الاتفاقية والتي يستفيد منها أصحاب المشاريع والفعاليات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة أدى إلى توقف هذه المشاريع وانخفاض عددها، كما أدى إلى توقف احتمالية تجديد الاتفاقية بإتفاقية ثالثة لقرض تمويلي جديد في حال نجاحها _كما جُددت الإتفاقية الأولى_ وبالتالي إيقاف البدء بمشاريع جديدة وهو ما يحقق الفرضية الثانية في البحث بوجود علاقة عكسية بين زيادة عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحجم العقوبات الدولية المفروضة على الإقتصاد السوري.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

نستنتج مما سبق أن العقوبات الدولية قد أثرت على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية بشكل مباشر بتجميد القروض التنموية من بنك الإستثمار الأوروبي وإيقاف التعاون مع الحكومة السورية، كما أثرت بشكل غير مباشر نتيجة الأثر السلبي على بيئة الأعمال في سورية وذلك نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار المشتقات النفطية والطاقة الضرورية للإنتاج من جهة ومن جهة ثانية ارتفاع أسعار المستوردات من المواد الأولية والسلع الوسيطة اللازمة للإنتاج لتأثرها بسعر الصرف والقيود المفروضة على استيرادها مما تسبب بفقدان الكثير من المواد، إضافة إلى انسحاب العديد من المستثمرين وبعض رجال الأعمال من الحاملين للجنسية الأميركية وبالتالي توقف العديد من المنشآت الإقتصادية.

التوصيات:

1- إن معالجة الآثار المترتبة على هذه العقوبات تتم من خلال البحث في كيفية الخروج من أضرارها على مستوى الإقتصاد الكلي السوري لتهيئة بيئة عمل مناسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك

2- التوجه للدول الصديقة (روسيا- الصين- إيران) والبحث عن حلول معها لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من جهة ودعم صادراتها من جهة أخرى، إضافة إلى ضرورة إيجاد صيغة تعاون مشترك مع هذه الدول بهدف تجاوز الآثار السلبية للعقوبات على الإقتصاد السوري ككل.

3- مواجهة أثر العقوبات الإقتصادية على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالإعتماد على جهات تمويلية وطنية من خلال إجراءات حكومية تشجع على منحها الإئتمان المطلوب، ويمكن أن يتم ذلك عبر آليتين:

أ- تشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأسعار فائدة منخفضة، من خلال منحها امتيازات مادية كإعفاءات ضريبية على الأرباح المحققة من أنشطة تمويل تلك المشروعات، إضافة لتخفيض نسبة الإحتياطي الإلزامي للبنوك بالتناسب مع قدر الأموال التي يتم تمويلها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ب- منح الممولين من المستثمرين السوريين إعفاءات ضريبية على استثماراتهم في حال تم تمويل مشاريع صغيرة ومتوسطة.

4- من المهم على الصعيد الوطني العمل على تحويل العقوبات إلى فرصة للإعتماد على الموارد الذاتية والاستثمار الأمثل لها، وتخفيض الإستيراد بتشجيع الإنتاج المحلي للحصول على مدخلات الإنتاج بأسعار تنافسية.

5- من المفيد منح مزايا وتسهيلات خاصة لصادرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة للتخفيف من الآثار السلبية للعقوبات عليها.

References:

- Othman, Ibrahim. The Impact Of Economic Sanctions On The Syrian Oil Sector (Service Contract Companies As A Model), Master Thesis, University Of Damascus, 2015.

- Zaity ,Iyad. The Role Of Foreign Policy In Facing Political And Economic Pressures On Syria During The Period (2000-2012), Phd Thesis, Tishreen University, 2015.

- Adel, Tabaina. International Economic Sanctions Between Legitimacy And Humanitarian Considerations, Master Thesis, University Of Mohamed Khader, Biskra, Algeria, 2012.

-Dr. Arbash, Ziad. Energy Component As A Determinant Of The Economic Advancement In Syria, Damascus Center For Research And Studies, Medad, 2018.

-Qubrsuli, Saba. Bank Credit And Its Role In Financing And Developing Small And Medium Enterprises In Syria, Master Thesis In Economics And Planning, Tishreen University, 2013.

- Milli, Qamar. Financial Constraints To Small And Medium Enterprises In Syria, Master Thesis, University Of Damascus, 2015.

- Eagles, Lana. The Role Of Small Projects In Developing The Local Community In Jordan (Field Research In Al-Balqa Governorate), Al-Andalus Journal For Humanities And Social Sciences, No. (6) Volume (10) April 2015.

- *Statistical Group For The Years 2008, 2009, 2010, The Central Bureau Of Statistics, Based On Workforce Indicators, Table No. 5/3 (Distribution Of Workers 15 Years Or More According To The Practical Situation - The Main Profession - Sector And Gender). Ratios Calculated By The Researcher.*

- *Statistics Group For 2009, 2010, 2014, Central Bureau Of Statistics, Depending On Foreign Trade Indicators, Table No. 4/9 (Exports According To The Nature And Use Of Materials For The Public And Private Sectors) + Table No. 9/15 (GDP At Market Price By Sector) + Table No. 5/9 (Imports By Nature And Use Of Materials For The Public And Private Sectors), Damascus, Syria. The Ratios Are Calculated By The Researcher.*

- Report Of The Economic And Social Commission For Western Asia - ESCWA, The Strategic Framework For Policy Alternatives To Post-Conflict Syria, The Program Of The National Agenda For The Future Of Syria, 01/24/2017.

- Small And Medium Enterprises In Syria: A Financing Problem Or An Organization Problem, Damascus Center For Research And Studies, Medad, Damascus, 2018.

- *Report Of The Effects Of The Crisis On The Syrian Economy (2011-2015), Damascus Center For Research And Studies, Medad, 2015.*

- *The Second National Report For The Millennium Development Goals In The Syrian Arab Republic, State Planning Commission In Cooperation With The United Nations System In The Syrian Arab Republic, September 2005.*

The Effects Of Sanctions On The Syrian Macroeconomic During 2012, Policy Analysis Unit At The Arab Center For Research And Policy Studies, Doha Institute, January 2012.

- Syrian Center For Policy Research, *Report Confronting Fragmentation 2015*, Damascus, *Syria, Feb 2016.*

The Central Bank Of Syria Website, At Http://Cb.Gov.Sy/Ar/Exchange-Rate/All